عبد المنعم علي عيسى

لم يسبق للجزائر أن أضاعت «سمت الشمال»

كانت دمشق هي المحطة الحادية عشرة التي يتوقف فيها وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة في سياق البحث عن تلاقيات بين دول كانت حتى الأمس القريب تعتبر أمنها جزءاً لا يتجزأ من أمن جوارها العربي الذي أرسته حقائق الجغرافيا أولاً ثم رسخته وقائع التاريخ ثانياً، وكلا العاملين، حقائق الجغرافيا ووقائع التاريخ، كان قد رسم الإستراتيجية العليا لتلك الدول فترة طويلة قبيل أن تستطيع نظرية «التفتيت الذري» لهيولى البنيان العربي من أن تؤتي أكلها بدءاً من عام ١٩٧٧ الذي أعقبه مراجعات كانت في جلها تقدم إجابات مختلفة، حول المصير والمسار، عن تلك التي كانت معروفة قبيل هذا العام الأخير الذي نجحت فيه واشنطن في «تحييد» قاهرة السادات فارضة في الآن ذاته مفاهيم جديدة كانت من النوع الذي يعبث بكل تلك الحقائق ومعها سيل وقائع التاريخ آنفي الذكر.

دون شك جاءت زيارة لعمامرة إلى دمشق، في سياق الجهود التي تبذلها الجزائر لإيجاد توافق عربي حول ملف عودة دمشق إلى الجامعة العربية بعد غياب زاد على عشر سنوات، عندما أعلن اجتماع لوزراء الخارجية العرب تعليق عضوية سورية في الجامعة شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١١، وهو القرار الذي تحفظت عليه الجزائر في حينها، والملف كما يبدو شديد التعقيد وما يزيد في تعقيده هو تشابك الملفات الإقليمية والدولية التي راحت تثقل على الأزمات القائمة في المنطقة عموما، وعلى الأزمة السورية بشكل خاص، لاعتبارات تتعلق بنواح جيوسياسية وأخرى لها علاقة بالمواقف التي ثبتت عندها دمشق، ثم رفضت أن تبدي أي «ليونة» فيها وفق التصريحات الصادرة عن منابر عربية عديدة.

كان تغييب البيان الصادر عن وزارة الخارجية الجزائرية، عشية زيارة لعمامرة إلى دمشق، لأي إشارة حول المباحثات التي سيجريها الأخير، والمتعلقة باحتمالات حضور دمشق للقمة العربية المقرر انعقادها في الجزائر شهر تشرين الثاني المقبل، قد عكس حالاً من الضبابية المقصودة، التي تشير إلى أن ذلك الملف لم يحسم بعد، وما يزيد من صوابية هذا التقدير الأخير هو التقارير التي راجت مؤخراً وتتحدث عن معارضة سعودية مصرية لتلك العودة، وتلك التقارير، تحظى بمصداقية كبيرة قياساً للسياسات التي تنتهجها كل من القاهرة والرياض والتي جرت قولبتها من جديد في هذا الاتجاه بعيد قمة جدة ١٥ تموز الجاري، فبعيداً عن الطلب الأميركي الذي كان يصب في هذا الاتجاه، ترى الرياض والقاهرة، أن عودة محتملة لدمشق إلى محيطها العربي في هذه المرحلة هو فعل من شأنه أن يخلط العديد من الأوراق ويربك العديد من الملفات التي لا تزال قيد التبلور.

أصداء العاصمة الجزائرية التي عنيت بزيارة لعمامرة لدمشق وضعت فرضيتان لملف عودة الأخيرة إلى الجامعة العربية، الأولى تقول إن المشاورات الحثيثة التي تجهد الجزائر من خلالها لتمهيد الطريق، قد تفضي في النهاية إلى مشاركة وفد رسمي سوري في قمة الجزائر، وهو احتمال ضعيف كما تصفه تلك «الأصداء»، أما الاحتمال الأقوى الذي تتضمنه الفرضية الثانية، فيقول بالتوافق على إدراج موضوع عودة سورية إلى الجامعة العربية ضمن أجندة القمة العربية المقبلة للمناقشة والتصويت عليه من القادة والزعماء الحاضرين في القمة، وفي هذه الحال ستصبح العودة المفترضة، فيما إذا كانت نتائج التصويت إيجابية، مؤجلة للقمة التي ستعقد في القاهرة العام المقبل، وربما كان هذا الحساب الأخير يدخل أيضاً في حسابات الأخيرة التي لا تريد للجزائر أن تحظى بهكذا «حصاد»!

الآن، بات من شبه المؤكد بعد سماع المؤتمر الصحفي لوزيري الخارجية السوري والجزائري الذي عقداه الإثنين الماضي، أن الطريق لحضور دمشق قمة الجزائر هو مسدود تماماً، إلا في حال حملت الأشهر الأربعة، التي تفصلنا عن تلك القمة جديداً من النوع الذي يكون فارضاً لتحولات جذرية، وعلى الرغم من ضعف هذا الاحتمال أيضاً المرهون بتغيرات حاصلة على ضفاف «المعترضين» لا على الضفاف الشامية، إلا أن الجهد الجزائري لن يتوقف عند المحطات إحدى عشرة ولسوف تتلوها محطات أخرى قد تكون تكرارية في بعضها.

في مطلق الأحوال يسجل للدبلوماسية الجزائرية، التي تواجه تحديات كبرى في مساعيها، أنها ظلت مؤمنة بثوابتها ونهجها الرامي إلى وجوب حدوث التلاقيات العربية العربية ولو عند الحدود الدنيا منها، وهي ما انفكت تعمل على تحقيق تلك التلاقيات في ظروف صعبة تجعل من القائم بالفعل كمن يسير بقاربه عكس التيار، وهي ستبقى إحدى ركائز العمل العربي المشترك، الوكيل الوحيد والحصري، لمواجهة التحديات التي فرضت على المنطقة، والتي تهدد بانشطارات جغرافية في بعضها، وتهدد في بعضها الآخر بتغيرات كبرى في الهوية واللبوس اللذين سيتبعهما خلق مزاج عام جديد يقود نحو تحولات لا علاقة لها بالتجارب التي خاضتها دول المنطقة على طريق الاستقلال والنهوض.

بريطانيا توسع قائمة عقوباتها الأحادية الجائرة ضد سورية وروسيا

وسعت لندن، أمس، قائمة «العقوبات» الأحادية الجائرة ضد سورية وروسيا، وفقا لبيان نُشر على موقع الحكومة البريطانية على الإنترنت.

ونقل الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»: عن البيان قوله: «تمت إضافة ٤٢ نقطة جديدة إلى البند الخاص بالعقوبات ضد روسيا و٥ نقاط إلى البند الخاص بالعقوبات ضد سورية».

وشملت قائمة «العقوبات» على وجه الخصوص، عدداً من المحافظين الروس، كما تشمل تجميد الأصول وحظر السفر.

وبعد بدء العملية الروسية الخاصة ضد النازيين في أوكرانيا، بدأت الدول الغربية في فرض عقوبات غير مسبوقة على الاتحاد الروسي.

وفي وقت سابق، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: إن سياسة احتواء روسيا وإضعافها إستراتيجية طويلة الأمد بالنسبة للغرب والعقوبات وجهت ضربة خطيرة للاقتصاد العالمي برمته.

وتفرض دول غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية إجراءات اقتصادية أحادية الجانب ضد الشعب السوري تستهدفه في مستلزماته الأساسية اليومية ولقمة عيشه.

وفي الثالث عشر من الشهر الماضي أكد سفير روسيا في سورية ألكسندر يفيموف، أن الإجراءات القسرية ضد سورية تتعارض مع الشرعية الدولية، وهي ليست سوى عقاب جماعي بحق الأغلبية العظمى من السوريين، الذين ظلوا موالين لحكومتهم الشرعية، وأضاف: «على ما يبدو، يعوّل خصوم دمشق على إثارة موجة من الاستياء بين المواطنين السوريين لتقويض الوضع في البلاد مرة أخرى، لكن يُمكن القول بثقة إن تأثير العقوبات على سورية كان معاكساً لتلك المخططات».

وكالات

الأردن يستجدي المجتمع الدولي بحجة اللاجئين السوريين: استضافتهم أثرت سلباً في كل مناحي الحياة

طعن سوري في تركيا وسلبه ١٠٠ ألف دولار

أعلن وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني، نصار الشريدة أمس، أن استضافة اللاجئين السوريين خلفت أعباء تراكمية ومتعاظمة على اقتصاد بلاده وطالت مختلف مناحي الحياة، داعياً المجتمع الدولي لمساندة الأردن للحد من تداعيات مسألة اللجوء، على حين تعرض لاجئ سوري في تركيا للطعن من مجهولين سلبوا منه مبلغاً مالياً يقدر بمئة ألف دولار.

وخلال لقائه مساعد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون العمليات رؤوف مازو في عمان استعرض الشريدة مع الضيف مجمل الآثار الناجمة عن استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين على أراضي بلاده منذ عام ٢٠١١، التي «أضافت أعباء جديدة على الموازنة، وخاصة في السلع المدعومة وقطاعات المياه والتعليم والصحة والطاقة»، وذلك وفق ما نقل موقع «خبرني» الإخباري الأردني.

وأوضح الشريدة «الأعباء التراكمية والمتعاظمة» لأزمة اللجوء واستمرار استضافة أكثر من ١,٣ مليون لاجئ سوري، «التي طالت جميع مناحي الحياة وتجاوزت بشكل كبير قدرات وموارد الأردن المحدودة».

وأكد أهمية مساندة المجتمع الدولي للأردن من خلال «توفير الدعم المباشر للحكومة للحد من الأثر الكبير الذي سببته أزمة اللجوء على الاقتصاد الوطني الأردني».

بدوره، أكد مازو حرص الأمم المتحدة على مساندة الحكومة، وحث المجتمع الدولي على تقديم التمويل اللازم لتمكين الأردن من الاستمرار بدوره الإنساني.

ونوه بجهود القائمين على تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية والعمل مع الحكومة الأردنية لدعم جهودها في توفير المستوى اللائق من الخدمات وتلبية اللاجئين السوريين حسب المعايير الإنسانية والدولية، مؤكداً أن أهمية هذا الدعم تكمن في ضمان التنسيق المناسب بين جميع الجهات المانحة والداعمة لضمان توحيد الدعم نحو الأولويات والاحتياجات العاجلة وبكل كفاءة.

وتقوم الحكومة السورية بجهود حثيثة لإعادة هؤلاء اللاجئين في دول الجوار والدول الغربية إلى وطنهم، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم، لكن دولاً إقليمية وغربية داعمة للإرهاب في سورية تعرقل عودة هؤلاء اللاجئين بهدف الضغط على الحكومة السورية من خلال هذا الملف في المفاوضات السياسية.

من جهة ثانية، ومع تصاعد العنصرية و«خطاب الكراهية» ضد اللاجئين السوريين في تركيا أقدم مجهولون أمس على طعن لاجئ سوري وسرقة مبلغ مالي منه في مدينة إسطنبول شمال غرب البلاد.

وقالت صفحة «كوزال» على موقع «فيسبوك»: إن مجهولين طعنوا شاباً سورياً أمام منزله في منطقة زيتن بورنو، وهو صاحب شركة درعوزي للتكنولوجيا والحوالات والصرافة، وذلك حسب ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة.

وذكرت الصفحة، أن المعتدين سلبوا الشاب مبلغاً مالياً يقدر بنحو ١٠٠ ألف دولار، مشيرة إلى أن السوري نقل إلى المستشفى وهو في حالة حرجة.

وقبل أيام، تعرض لاجئ سوري في تركيا لهجوم عنصري من شبّان أتراك، اعتدوا عليه بالضرب داخل أحد أحياء مدينة إسطنبول، حيث تداولت منصات التواصل الاجتماعي، الأحد الماضي، تسجيلاً مصوراً للشاب السوري عبد المنعم كريّم (١٧ عاماً)، تحدّث فيه عن تعرّضه للضرب المبرح على يد مجموعة من الشبان الأتراك، ما أسفر عن جرح بالغ في شفته، ورضوض في الجسم.

وتتصاعد باستمرار حالات الاعتداء العنصرية ضد اللاجئين وخصوصاً السوريين في تركيا، الذين تتزايد مخاوفهم في ظل تنامي «خطاب الكراهية» إلى حد بات يهدد حياتهم.

وعلى الرغم من كل ذلك، يمتنع الكثيرون ممن يتعرضون لتلك الاعتداءات، عن تقديم الشكاوى ضد منفذيها خشية من التضييق عليهم أو ترحيلهم ولاسيما مع تبني سلطات النظام التركي قوانين مجحفة بحق اللاجئين السوريين وتحريض بعض السياسيين على كراهية السوريين.

وتحول ملف اللاجئين السوريين في تركيا إلى ورقة سياسية يتجاذبها النظام التركي ومعارضته، حيث واصلت الأحزاب التركية المعارضة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملية الاستثمار بهذا الملف، بالتزامن مع مواصلة رئيس النظام رجب طيب أردوغان الاستثمار فيه، بعد أن حوله إلى ورقة ضغط وابتزاز في وجه الدول الأوروبية للحصول على مساعدات مالية، وذلك عقب قيامه بدفع أولئك اللاجئين إلى مغادرة منازلهم وقراهم من المناطق التي احتلتها قواته الغازية إلى بعض المناطق السورية من جراء الأعمال العدوانية التي قامت بها قواته ومرتزقته.

وكالات

الأردن تعلن أن استضافة اللاجئين السوريين خلفت أعباء تراكمية ومتعاظمة على اقتصادها وطالت مختلف مناحي الحياة (عن الانترنت – أرشيف)

تصاعد الاستهدافات ضد «قسد» بريف دير الزور ومقتل ثلاثة من مسلحيها

«قسد» تواصل اختطاف الشبان في الرقة ودير الزور لتجنيدهم في صفوفها قسراً..

قولاً واحداً

منذر عيد

سمسار الأزمات

من المؤكد أن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان وجد في الأزمة الأوكرانية ضالته، للتمكن أكثر من إثبات دوره واحتلاله في سورية، كما وجدها سابقا في الأخيرة، لأن يكون لاعبا مهما في المنطقة، ويفرض أجندته في جميع القضايا التي تشكل محط خلاف بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، بحكم إدراكه سعي كلا الطرفين إلى نيل وده.

تشكل المتناقضات بين واشنطن وموسكو في الميدانين السوري والأوكراني خاصة، وفي مختلف العلاقات بين البلدين عامة، نهجا رئيساً في سياسة اردوغان، وبوصلة تحرك في دروب مصالحه، وفرجاراً يقيس من خلاله مدى إمكانية التمدد هنا أو هناك، والضغط على هذا أو ذاك للحصول على مبتغاه في ميادين المنطقة، ولا يكف عن النكث بعهوده واتفاقياته، إذ يتحدث ويقر في أروقة السياسة والاجتماعات بشيء، ويعمل على أرض الواقع شيئاً آخر، يناقض برمته جميع ما تم التوصل إليه في اجتماعاته، فعلى الرغم من تأكيد قمة طهران التي عقدت مؤخراً بصيغة «أستانا» وجمعته إلى جانب الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي والروسي فلاديمير بوتين، بأن أي عمل عسكري في الشمال السوري يصب في مصلحة الإرهاب، وضرورة حل الإشكاليات هناك مع الحكومة السورية، فإن أردوغان سرعان ما عمد إلى تصعيد الوضع في ريفي الحسكة وحلب، عبر سلسلة من الاعتداءات على تلك المناطق.

لا أحد ينكر مدى امتلاك رئيس النظام التركي من أوراق ضغط ضد الأميركي والروسي، أوراق مكنته من أن يكون لاعبا رئيساً بالأزمة في سورية وأوكرانيا، فكان بذلك حجر عثرة في إيجاد حل سياسي في سورية، عبر دعمه التنظيمات الإرهابية، واحتلال جزء من الأرض السورية، الأمر الذي يهدد وحدة وسلامة الدولة السورية، ولا يتوانى عن التهديد المستمر باحتلال المزيد، حيث عينه على منبج وتل رفعت بريف حلب، وهو بانتظار ضوء روسي أقله باللون الأصفر، للذهاب باتجاه شن عدوانه، وهو ما لم يتمكن حتى الآن من الحصول عليه، فيعمل على المناورة والعدوان من بعد عبر مدفعية جيشه الثقيلة، وصواريخه البعيدة المدى.

أردوغان الذي يواصل اللعب على المتناقضات، ويعرف كيف يستثمر جيداً في بازاراتها، دعا بمجرد عودته من قمة طهران، إلى ضرورة مغادرة القوات الأميركية من شرق الفرات، في تصريح يشكل رسالة ضغط على واشنطن، بهدف الحصول على ضوء أخضر منها لشن عدوانه، الأمر الذي أكده موقع «المونيتور» الأميركي بأن اردوغان لا يخفي حقده تجاه الرئيس الأميركي جو بايدن لرفضه الاستجابة لدعواته للتخلي عن الأكراد السوريين، ونقل الموقع عن أردوغان في رحلة عودته من طهران «أنه يتفق مع روسيا وإيران على أن الولايات المتحدة يجب أن تغادر سورية، إنهم يقولون إن على أميركا أن تسحب قواتها من شرق الفرات».

تناقضات النظام التركي ظهرت جلية أيضاً في تأكيد وزير خارجية النظام التركي مولود تشاوش أوغلو بأن بلاده، لا تطلب الإذن مطلقا، من أي أحد قبل شن عملية عسكرية في سورية، قائلا: «يمكننا تبادل أفكار، لكننا لم ولن نطلب مطلقا إذنا لعملياتنا العسكرية ضد الإرهاب، يمكن أن يحدث ذلك بين عشية وضحاها، بشكل غير متوقع»، الأمر الذي رجحته منى يعقوبيان من معهد الولايات المتحدة للسلام، بألا تثني قمة طهران أردوغان الذي يتحضر لانتخابات رئاسية في ٢٠٢٣، عن القيام بخطوة رمزية في شمال شرق سورية تتيح له الادعاء بأنه قام بتحرك، ولكن من دون شن هجوم عسكري واسع، خصوصاً أنه يعتقد أن هجوماً في سورية وربطه بمسعى إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم سيكسبه «تعاطفاً» قبل الاستحقاق، وهو ما أكدت عليه صحيفة «فايننشال تايمز» بالقول إن الدور العسكري والمدني المتزايد لأنقرة في شمال سورية يوفر لها جسراً لمحاربة «حزب العمال الكردستاني»، إلا أن ذهابها أبعد من ذلك قد يثير لها مشاكل دولية.

فائض القوة الذي يشعر به أردوغان، سواء أكان حقيقة أم وهماً، دفع به إلى الانخراط في معظم مشاكل المنطقة من سورية إلى أوكرانيا إلى قبرص وليبيا واليمن والعراق، كل ذلك جعل حاله أقرب إلى حال الصياد العجوز في رواية أرنست همنغواي، «العجوز والبحر»، والذي سأل نفسه بعد ثلاثة أيام من الصراع مع أسماك القرش بعد توغله في عمق البحر واصطياده سمكة كبيرة ربطها لكبرها في زورقه، فأكلتها أسماك القرش، ولم تترك له منها إلا الهيكل العظمي، من الذي هزمك؟ لا أحد أنا الذي ذهب بعيداً.

نظام أردوغان واصل التصعيد في ريفي حلب والحسكة وشن «حرب مسيرات» على «قسد»

الجيش يرد على خروقات «خفض التصعيد» بإدلب ويكبد الدواعش خسائر في البادية

ممثل «يونيسيف» يزور الحسكة ويؤكد أن الدعم سيستمر والأطفال على رأس أولويات المنظمة

صبوح: ممارسات الاحتلال الأميركي والتركي تؤثر سلباً في الحياة اليومية للأهالي

«الفاينانشال تايمز»: تركيا تتعامل مع مناطق احتلالها في سورية كولايات تابعة لها!

الاحتلال التركي يسرق ٧ غالونات ذهب كانت مخبأة في تل أبيض